

رئيس الجمهورية في حديث صحفي :

المعركة ضد الإرهاب مستمرة وحققتنا نجاحات متتالية

■ أكد فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أن جهود اليمن في مكافحة الإرهاب وتغيب العناصر الإرهابية تتواصل بوتائر عالية وحققت نجاحات متتالية في هذا المجال. وقال فخامة الرئيس في حديث صحفي مع مجلة نيوزويك الأسبوعية الأميركية: "لأشك أن لدى تنظيم القاعدة الإرهابي خلايا في اليمن، لكن قوتنا الأمنية تلاحق عناصر تلك الخلايا وتبحث عنها في كل مكان وفي كل لحظة وفي كل يوم وفي كل شهر".



وتابع قائلا: "إن كان الأمريكيون لديهم اتفاق متبادل مع السعودية فهذا شأنهم، لكننا سنصر دوماً على أن المعتقلين اليمنيين يجب أن يُعادوا

مشائخهم لإبقائهم تحت الرقابة الدائمة. وبين الأخ الرئيس أن هؤلاء الأشخاص تم اعتقالهم على أساس الاشتباه بانتسابهم للقاعدة. وعندما يتم التوصل إلى الدليل الكافي الذي يؤكد على أنهم ليسوا متورطين بالإرهاب، يتم إطلاق سراحهم. مشيراً في ذات الوقت إلى أن هناك ١٥٠ شخصاً مازالوا في السجن كون الجهات الأمنية تصنفهم ضمن العناصر الخطرة. ■



زواج الصغيرات

■ هذه الأيام وصوت مرتفع تدور معركة، كاديمية بين مؤسسات المجتمع المدني وبقية شرائح المجتمع وجماعة "العقائد" المنشدة تحت عباءة الإسلام والإسلام بريئ من أفعالهم وفتاويهم..

محور المعركة الكلامية هو موضوع "تحديد سن زواج الصغيرات في اليمن.. وهي القضية التي وصلت إلى البرلمان على هيئة مشروع بتعديل إحدى مواد قانون الأحوال الشخصية مقضاه تحديد سن الزواج بـ١٧ عاماً واستجاب نواب الشعب وأقروا بأغلبية التعديل بعد أن كان سن الزواج ١٥ عاماً. وتجاوزته الكثير من الأسر خاصة الريفية وحددت جرائم بزواج فتيات لم يتجاوزن الثانية عشر بل بعضهم العاشرة ولعل حادثة الطفلة "نجود وريم" التي يعرفها كل أبناء شعبنا وشاعت لتصل لآراء العام العالمي خير دليل على الانتهاكات البشعة واللا إنسانية التي تتعرض لها مئات الفتيات اليمنيات سنوياً باسم الزواج، والذي تحول إلى جرائم بحق الطفولة.

والتي تحققت التي أفضحت بعد ذلك من أقرار البرلمان وانتصاره بحق الطفولة في الحماية الأتمة، فمشاهير تحرك بعض قيادة العمائد ولغاصم رئيس البرلمان مطالبين بإعادة التداول في البرلمان حول قضية تحديد سن الزواج والعمل وفق التعديلات الدستورية التي جرت في عام ١٩٩٨م والتي جعلت من الزواج حجة مؤلفاً بكون تحديد أو ضابط مما نتج عن ذلك زيادة حالات زواج الصغيرات وكثرت حجة مؤلفاً لتستند إلى مرجعية دينية ثابتة أن "الإسلام لا يحدد سن للزواج وأن الشرعية صلي الله عليه وسلم دخل بعائشة، ورضوان الله عليها وهي في سن التاسعة وعضوهن قبل الشامة؛" والله ما سمعنا بهذا إلا على لسان هؤلاء الداعين أن الله سبحانه وتعالى "أوصاهم بامتة في الأرض، ولا حول ولا قوة إلا بالله.. كما أضافوا في حديثهم أن "الزواج المكن يظل من الوفاق في الرتبة والاحتراف.. فيما أفتى عدد منهم أن "حرام الزواج الذي في السن العاشرة إلى الخامسة عشرة من الزواج حراماً؛" أي أخسر هذه الصحیح الاعتراف وحسن الفتاوى الكاذبة التي يطرحها أولئك وكأنا في عصر الجاهلية وأن المعتدين لا يعرفون بينهم الإسلامي الخفيف حتى يأتي هؤلاء "الجهالون" بالافتراء على الإسلام.

من نائل القول وكما تؤكد الحقائق العلمية والاجتماعية في كل الدنيا أن "الزواج المبرم بحرم الفتن من النمو الطبيعي على الصعيد الجسدي والفكري والنقسي لتخصبها، بغياره أخرى وكما قال الرسول المكن بالموضوع منصور عبد الواحد زاهر في موضوعه في صحيفة "الجمهورية"، أن الفتاة ذات الثالثة عشرة عاماً لا يمكن تحويلها إلى أم لأنها تمر بمرحلة في حياتها وهي مرحلة المراهقة وهي مرحلة مهمة في نمو الفتاة.

ولعل من العجيب في أمر هؤلاء أنهم لا يحارون بمواقفهم وحققتهم في هذه القضية التي صارت اليوم تلقى المجتمع لخطورتها، ولكنهم يطالبون "بان يبقى الباب مفتوحاً بدون قيود أرواء لرغبات وأهواء تروهم كلما يشاهون فتاة.. الحقيقة المرة في هذه القضية أن البرلمان فتح باب الاستماع لمل هؤلاء الذين لا يمكن لهم إلا إمتاع أنفسهم الإبرار بالسوء.. كما أن القضية كشفت عن دنس ولا تقوى غياب التعليم والتوعية بين الأسر خاصة في الأرياف وكذلك عدم وجود ضوابط لزم الأسر بتعليم بناتهم ومخاطبة من يخالف هذا كما هو معمول في كل بلدن العالم.. ولكني أن ضعف التعليم في بلادنا جرتنا ويجرنا يوماً بعد يوم إلى الكثير من المشاكل ولعل قضية الإرهاب واستغلال الأطفال وغسل عقول الشباب بالافتكار الخاطئة خير دليل على ما نتوله..

من هنا فإننا إزاء قضية اجتماعية خطيرة يتوجب حياها اهتمام الحكومة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بل كل فئات المجتمع ومواجهة هؤلاء الذين لو طلب من أحد منهم تزويج طفلة لرفض.. لذلك فإن المطالبة بتشريع قانوني مستمد قوته من الدستور يحدد سن الزواج بـ١٧ عاماً، أصبح ضرورة لحماية الطفولة وتجنيد مجتمعنا من الانزلاق إلى كارثة اجتماعية واقتصادية في المستقبل. ■

إلى اليمن مباشرة و أن تسلمنا الولايات المتحدة أية ملفات تتضمن اتهامات وأدلة ضد هؤلاء المعتقلين من أجل أن يتم إحلتهم إلى القضاء لمحاكمتهم. ويشان الأشخاص الذين يتم الاتراج عنهم من بين المتهمين بارتكاب أعمال إرهابية.. قال الأخ الرئيس: الولايات المتحدة تريد أن تغلق معتقل جواتنامو، ونحن نريد القيام بنفس الشيء عندما يكون القانون قابلاً للتطبيق.

وأضاف: هؤلاء الأشخاص، بموجب القانون، يجب أن لا يبقوا في السجن بدون محاكمة. إن لم تتوافر الأدلة الكافية التي تحسب تورطهم بارتكاب أية جريمة، ولذلك يجب أن يطلق سراحهم.

وأكد أنه لا يتم الإفراج عن أي منهم إلا بعد أن تحري الأجهزة الأمنية تحقيق شامل للتأكد من أنه لم ي تورط في أية أعمال إجرامية أو في أية أعمال عنف ويتم أخذ ضمانات مشددة من قبلهم ومن

في ندوة حول النظم الانتخابية:

الدكتور الإيراني: لابد من التوافق على نظام انتخابي مختلط

الشامي: إذا طبقنا بعض نماذج النسبية لن نجد سوى حزبين داخل البرلمان

دستوري، ولابد من تعديل المادة الدستورية المتعلقة بالنظام الانتخابي. في جانبه قال الأخ طارق الشامي رئيس دائرة الاعلام بالمؤتمر الشعبي العام: إن كل النظم الانتخابية هي ديمقراطية وجميعها تهدف الى تحقيق المشاركة وأن يمثل الشعب في كافة مؤسسات الدولة.. لكن لكل مجتمع خصوصياته ولا يمكن أن نعتبر أن هناك قالباً معيناً يصلح أن يطبق في كافة المجتمعات.. وهناك عدة عوامل ترتبط أو تحكم طبيعياً النظام الانتخابي الذي يمكن للمجتمعات أن تهتم به حيث يتعلق الأمر بمسئولية الوعي السياسي والديمقراطي للمجتمعات ومستوى الوعي والامة وايضا مستوى تطور الأحزاب والنظم الانتخابية.

وتساعل الشامي بالقول: هل الأحزاب والنظم الانتخابية السياسية أوضاعها الموجودة في بلادنا أصبحت احزاباً مؤسسية قادرة على أن تمارس دورها في اوساط المجتمع، وبالتالي فهذه المحددات يجب أن نقت جميعاً عندما ونناقشها بتجرد وشفافية بعيداً عن أي تعصب أو مكايدة.. وكان علينا أن نبحث عن كافة شرائح المجتمع في النظام الانتخابي القائمة النسبية.. هي النظام الذي نناقشها في هذا الموضوع بعد يوم ٢٦ من الشهر الجاري عندما يصوت مجلس النواب على الاتفاق الذي تم بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب فإذا حصل على الأغلبية المطلوبة وهي ثلثا الأصوات عند هذا الحد لابد من النقاش في نوع النظام الانتخابي.. والسبب في ذلك أن تغيير النظام الانتخابي القائم وهو المرشح الفدرالي والحاصل على الأغلبية يحتاج إلى تعديل

القائمة بعد المزيد من الندوات والورش للتعريف بالنظم الانتخابية.. قال: كوني واحداً من المهتمين الذي تفاوضوا مع الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وصلنا بعد عناء طويل الى جملة تقول: "من أجل اصلاح النظام الانتخابي كله بما في ذلك القائمة النسبية.. واكتفينا بهذه الجملة وتركتها المعنى في بطن الشعراء.. فهذه الجملة تحمل احتمالات ومعاني ومفاهيم متعددة، لم نناق على ما هو نظام القائمة النسبية.. البعض يتساعل ويقول: تم الاتفاق بما في ذلك القائمة النسبية ولم نسمع شيئاً بعد ذلك اليوم، والحقيقة انه سوف يتم الخوض في هذا الموضوع بعد يوم ٢٦ من الشهر الجاري عندما يصوت مجلس النواب على الاتفاق الذي تم بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب فإذا حصل على الأغلبية المطلوبة وهي ثلثا الأصوات عند هذا الحد لابد من النقاش في نوع النظام الانتخابي.. والسبب في ذلك أن تغيير النظام الانتخابي القائم وهو المرشح الفدرالي والحاصل على الأغلبية يحتاج إلى تعديل

السياسي لرئيس الجمهورية، نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام أن النظام الانتخابي بالقائمة النسبية ليس مناسباً للتجربة اليمنية على الأقل في الوقت الراهن.. حيث يتخلف بتسلط عدة أعضا عدم التعامل بين المرشح والناخبين، لأن الناخب يصوت للقائمة بأي شكل كانت من الأشكال او الأنظمة كالصوت دون أن يابه المرشح للتفاعل مع ناخبيه وهذه قضية لابد أن تؤخذ بجدية بالنسبة لتجربتنا الديمقراطية.

وقال الإيراني في مداخلة في الحلقة النقاشية حول نظام التمثيل النسبي - الفرض والتحديات، التي عقدت الثلاثاء الماضي بمرکز سبأ للدراسات الاستراتيجية: إن النظام القائم وهو المرشح الفردي الحاصل على الأغلبية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يسعى إليه المرشح بالعمل على اصلاح أوضاع دائرته.. بينما نظام القائمة النسبية يجعل المرشح غير مهتم بدائرته لأنه لا توجد دائرة معينة هو يعتمدها شخصياً مباشراً وإنما يعتمدها عن طريق القائمة سواء كانت قائمة او حزبا أو احزاباً مجتمعاً او مستقلين. وأشار الدكتور الإيراني في حديثه بالقول: إنه لا يمكن للأحزاب أن تحصل الوطن كاملاً الى قائمة نسبية، فالوضع الاجتماعي والحرافي لا يسمح بذلك، ولابد من التوافق على نظام مختلط يسمح بالقائمة للفرق الاجتماعية والثقافية والتاريخية والقبلية، فالتمن بلد تاريخي يتجاوز أربعة آلاف سنة، ولا يمكن لهذا التاريخ بما أن يستغنى نفسه على أي نظام من الأنظمة الانتخابية التي سقورها.. وطالب الدكتور الإيراني في مداخلة في الحلقة

بطاقة الكترونية لأعضاء الدائمة الرئيسية

■ رأس الدكتور طارق الكوع رئيس دائرة الإحصاء والمعلومات اجتماعاً لكادر الدائرة كرس لمراجعة ما تم إنجازه من التحضيرات الجارية لإستعداد الدورة الثانية للمؤتمر للعام السابع الخاصة بانجاز البطاقة الكترونية لأعضاء اللجنة الدائمة الرئيسية. ووقف الاجتماع أمام المهام الموكلة للدائرة والمتجز منها. ■

الكوادر المؤتمرية تواصل جهودها لانجاز مؤتمرها العام

■ رأس طه حسين الهسدي رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية بقرى الامانة اجتماعاً لعدد من كوادر المؤتمر بالمكن التنفيذي لقيادة الأطباء الممنين والصيدا، جرى فيه مناقشة عملية الإعداد والتحضيرات لعقد المؤتمر العام لعناية الأطباء اليمنيين. ووقف الاجتماع أمام آلية التواصل والتنسيق بين المكتب التنفيذي ودائرة المنظمات الجماهيرية وتنسيق الخطوة العملية لاجتياز المهام التنظيمية المشتركة. ■

رداً على الأصوات النشاز المنادية بالعودة إلى الماضي

أبناء ردفان يشكلون هيئة وطنية لمستقبل اليمن الموحد

من فراغ وإنما مما يلعبه الواجب الوطني، وتجيساً لتضحيات الأباء والأجداد منذ مراحل الدفاع عن ثورتى سبتمبر وأكتوبر ومختلف مراحل النضال الوطني التحرري، وفي إطار ما تلغضبه المسؤولية الوطنية من موقف، وشهدت على أبناء الوطن الشريفة المنصوبة تحت مظلة الوحدة استكون في مقدمة صفوف المدافعين عن الوحدة والمنادين بروجون تلك المشاريع التي لا تخدم الوطن وإنما تخدم مصالح الامة خلف الكراسي والأصوات الشخصية الانتخابية التي اعتادوا إلى دفع فئتها من أرواح الأبرياء، كما فعلوا ذلك مراراً في الماضي. ■

■ أعلن أبناء مديرية ردفان بمحافظة الضالع عن تأسيس الهيئة الوطنية لمستقبل اليمن الموحد، تضم عدداً من مشايخ المديرية والشخصيات الاجتماعية والمثقفين، وأقروا في اجتماع عقدهم الثلاثاء انتخاب هيئة إدارية وهيئة رقابة وتفتيش وهيئة شوري تتكون من عدد من مشايخ المديرية. وأكدت الهيئة أن تشكيلها يأتي استجابة للظروف التي يمر بها الوطن، رداً على غامرات من وصفوهم بأعداء الوحدة، والأصوات النشاز المنادية بإعادة التشتيت والعودة إلى الماضي البغيض. وقالت الهيئة في بيان لها: إن تشكيل الهيئة لم يأت

اليوم محاكمة ٢٢ من مخربي بني حشيش وصعدة

ووجهت النيابة للمتهمين الاشتراك بتشكيل عصابة مسلحة وتنفيذ افعال إجرامية والتخطيط للقيام بأعمال القتل والتفجير والتخريب والاتلاف. وأشارت النيابة الى انتحاج المتهمين سلوك العنف وتعريض أمن وسلامة المجتمع للخطر، وجهروا لذلك المخطط العدة اللازمة من الأسلحة وأشخاص بنفس التهم.

■ يمثل اليوم أمام المحكمة الابتدائية المتخصصة بصنعاء ١٢ متهماً بتشكيل عصابة للقيام بأعمال عنف وتخريب في بني حشيش وصعدة. وعقدت المحكمة أمس أولى جلساتها لمحكمة مجموعة ثالثة مكونة من ٩ أشخاص بنفس التهم.



تسؤل!!

■ التسؤل.. ظاهرة عامة.. لها خصوصياتها في بلادنا.. بشكل سري أو علني.. وتحت أكثر من مسمى.. وتمارس نهائياً وليلاً.. الأيدي تمتد لآلواب السفارات والمنظمات والمؤسسات الخارجية، من قبل "بعض" الأحزاب والتنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات والقوى الاجتماعية، وأحياناً يصل الأمر إلى الارتباط المباشر مع بعض الدول الأجنبية والعربية والمنظمات الخارجية.. بدون أي ضابط أخلاقي أو وطني.. مقابل دعم، وللأمانة.. دراسات وبحوث.. أو تقارير لقطاعات بعينها.. كما يسومونها.. وفي الأخرى نتائج غامبية.. فترن لليمن عملاء ومرشدة.. وقتناً وخرات.. وحراراً مناطقاً وهدمياً.. ومكائدات أمنية واقتصادية.. وهذا أحد أنواع التسؤل.. ولا تدرى ما هو الأوضاع الرسمية.. وما تنص على القوانين التي تمثل أحد أوجه دعم التسؤل - الأضرار - الأضرار الشرعية القانونية.. وإن في الجهات التي تحمي اليمن من أن تصبح "عزبة"، لكل مرتزق..

نوع ثان من التسؤل الذي يمارس عبر الابتزاز.. ابتزاز الدولة والمؤسسات والقطاع الخاص ورجال الأعمال مقابل التستر على فساد بعض المؤسسات أو الشركات أو رجال الأعمال.. وتبرير أو تقديم تقرير من سياسيين وصحافيين وكثبة - طبعاً بعضهم ولا أقصد المصالح - مما يؤدي إلى فوضى انتشار الفساد الإداري والاجتماعي أو التفتت على الأجهزة المسؤولة.. أو تحقيق غايات غير شرعية..

نوع ثالث من التسؤل الذي يمارس نوو النفوس الضعيفة.. ويقبلون بيع منهم لمن يدفع أكثر.. لتحقيق أي مطالب لمشتري الذمم.. ولو كانت ضد مصلحة الوطن.. النوع الرابع لأوجه التسؤل هو عام..

يمارسة المسئول في النوازل والحالات لسد حاجته المعيشية اليومية.. ولأن أعدادهم في ازدياد.. أصبح التسؤل لدى نسبة منهم وظيفة ليس إلا.. أحد الزملاء وهو مع أسرته في سيارته الصالون.. فوجي باحد المسئولين، يقف أمامه ويديه حجر.. مهتداً إياه، إما أن يدفع له مبلغاً من المال ليجازو خمسائة ريال، أو يكسر زجاج السيارة بالحجر التي يمكس بها.. فأعطا صاحبها ما يريد، تجنباً لدفع مبلغ كبير لشراء زجاج "فريم" للسيارة.. أشبه هذا بالتسؤل الجبذ.. سياسياً كان أو غيره..

يدون الأذى في التفاصيل الصغيرة أريد فقط الإشارة إلى ظواهر، أو بدايات لها، بدأت تنتشر.. وحيداً لو اهتمت الجامعات والباحثون والمراكز البحثية، وما أكثرها، بإجراء دراسات حول التسؤل.. كمهنة أو حاجة، وفق إجراء مسح ميداني عشوائي شامل لكافة أطراف التسؤل.. ووضع أكثر من دليل يستهدف إيجاد حلول، ولو بنسبة ٤٠% مع تحديد جهات بعينها تتحمل المسؤولية التنفيذية.. ومهاج الأليات المناسبة لتحقيق ذلك.. وايضاً ما دور التربية والتعليم والإعلام، والثقافة، والسياحة، والأمن فيما يدور من تسؤل يتخذ أكثر من وسيلة للوصول إلى السلطة أو إحداث الفتن وإثارة الفوضى الأخلاقية وغير الأخلاقية، أو الوصول على البقاء والمال، أو ممن يشحون لما يعانونه من واقع معيشي صعب، أو أولئك الباحثون عن مجالات للرزق غير المشروع، عبر التجارة بالسلع المحرمة كالمخدرات

www.yementourism.com

<p>الإشتركات والإعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة</p>	<p>سكربتيرا التحريير</p> <p>٤' d' ' U H</p> <p>w ٤' wu b</p>	<p>نائباً مدير التحريير</p> <p>٤u wK vO</p>	<p>مدير التحريير</p> <p>w K٤u'5 ^</p>
--	--	---	---------------------------------------

الميثاق

٢٠٠٩ - ٢٠١٠